# مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة يعد ببداية جديدة

ترحب منظمة العفو الدولية بتدشين مجلس حقوق الإنسان الجديد (المجلس). وترى أن أمام المجلس أفاقاً عظيمة لأن يكون أقوى وأشد فعالية من لجنة حقوق الإنسان السابقة التابعة للأمم المتحدة (اللجنة). ويتعين الآن على أعضاء المجلس والحكومات المراقبة وسواهما من المشاركين في المجلس التحرك لتحقيق هذه الآفاق.

إن أولى جلسات المجلس هذه سوف تكون حاسمة في تحديد ملامح المستقبل. ويجب على الحكومات أن تظهر ليس فحسب بالكلمات، وإنما أيضاً بالأفعال، أنها مستعدة لجعل المجلس هيئة أكثر قوة وأشد فعالية مما كانت عليه اللجنة في مساعيه لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. فبصفته هيئة سياسية مؤلفة من الحكومات، سيعتمد المجلس إلى حد كبير على أعضائه في خلق مؤسسة تشجّعهم على وضع مسألة احترام حقوق الإنسان قبل المصالح السياسية الذاتية. ويتعين عليهم تبيان أنهم قادرون على أن يترفعوا عن السياسات الدنيئة التي ألحقت الكثير من الأذى بمصداقية اللجنة. كما يتوجب عليهم أن يبدأوا بداية صادقة في هذه الجلسة لوضع إجراءات وأساليب عمل تمكِّن المجلس من تحقيق هدفه في ضمان تمتع الجميع على نحو فعال بجميع حقوق الإنسان.

وبينما ينبغي أن يعطي المجلس نفسه الوقت الضروري لاستكمال البناء المؤسسي الذي لم يكتمل بعد وتجنب القرارات المتعجلة التي يمكن أن تعيد إنتاج النواقص التي شابت اللجنة، يتوجب عليه أيضاً إظهار الالتزام بحماية حقوق الإنسان هنا وفي هذه اللحظة. وكحد أدنى، ينبغي تبيان ذلك الالتزام عن طريق ضمان الحفاظ على جميع "الإجراءات الخاصة" وتعزيزها كيما تقوم بدورها إلى حين انتهاء الفترة الممنوحة لاستكمال مراجعة وضعها في يونيو/حزيران OMMT. وينبغي إقرار مسودة الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، ومسودة الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية ورفع توصية إلى الجمعية العامة بتبنيهما في OMMS. وينبغي تمديد التفويض الممنوح إلى المجموعة العاملة ذات النهاية المفتوحة كيما تتدارس الخيارات المتعلقة بصياغة بروتوكول اختياري ملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعديل صلاحيات المجموعة العاملة كيما تواصل صياغة مسودة هذا البروتوكول الاختياري.

إن المجلس يتمتع بصلاحيات واضحة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك التصدي للانتهاكات الجسيمة والمنهجية، والإسهام في منع انتهاكات حقوق الإنسان، والرد السريع على حالات حقوق الإنسان الطارئة. وفضلاً عن ذلك، فمن الواضح أن هذه الصلاحيات تنطبق على جميع الحالات في جميع البلدان. ومع أن منظمة العفو الدولية لم تدعُ المجلس إلى التصدي للأوضاع القطرية في جلسته الأولى، إلا أن المنظمة تنتظر من المجلس أن يستكمل ما لم تكمله اللجنة من مهام بمقتضى الإجراء NRMP في جلسته المقبلة في سبتمبر/أيلول OMMS.

وإحدى الأدوات الجديدة للمجلس هي آلية المراجعة الدورية الشاملة. إذ يتعين أن تخضع جميع الدول الأعضاء لهذه المراجعة التي تستعرض مدى وفائها بواجباتها في مضمار حقوق الإنسان. ويجب أن يمضي المجلس قُدماً بجسارة وأن يشجع على إنشاء نماذج للمراجعة الدورية الشاملة تكفل استحالة إغماض الأعين عن حالات لحقوق الإنسان لأنها تحدث في دول قوية أو دول تستظل بأصدقاء أقوياء. ويجب على أعضاء المجلس عدم إيجاد الأعذار لأنفسهم إذا ما تقاعسوا عن التصدي لحالات ترتكب فيها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان مثل دارفور أو خليج غوانتانامو وشبكة مراكز الاعتقال السرية المتصلة به، أو لحالات مزمنة من قبيل الحرمان من الحقوق في الأرض والعنف المتفشي ضد المرأة، الذي أصبح متوطناً في العديد من البلدان في شتى أنحاء العالم.

ولكن لا ينبغي أن تكون آلية المراجعة الدورية الشاملة، على أهميتها، الوسيلة الوحيدة التي يعتمدها المجلس للتصدي لمشكلات حقوق الإنسان. إذ سيكون من الضرورة بمكان لكي يحقق المجلس النجاح أن يصوغ طيفاً متنوعاً من الردود لمعالجة الحالات العديدة المختلفة لحقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم. فليس من أسلوب للمقاربة يمكن أن يناسب جميع الحالات. وإذا ما أريد للمجلس أن يترك بصمات حقيقية على الأرض، يتعين عليه تكييف رده على الحالة العيانية والاختيار من بين عدد من الخيارات، بدءاً بتقديم المشورة والمساعدة، وانتهاء بالإدانة العلنية.

لقد أصدرت الجمعية العامة توجيهاتها إلى المجلس كيما يقوم بتعزيز التنسيق وتوحيد المعايير ضمن نظام الأمم المتحدة على نحو فعال فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وهذه مسؤولية مهمة من المسؤوليات التي يتعين على المجلس أن يتصدى لها بجدية. وينبغي على المجلس ضمان أن يقوم، خلال ممارسته لمسؤوليته في منع انتهاكات حقوق الإنسان والرد السريع على الحالات الطارئة لحقوق الإنسان، بدور المحفِّز عن طريق الانخراط مع الأجزاء الأخرى لنظام الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن. كما إن عليه دوراً مهماً يلعبه أيضاً في جهود الأمم المتحدة لإنفاذ مفهوم "مسؤولية ممارسة الحماية"، الذي جرى الاعتراف به في وثيقة نتائج القمة العالمية للعام OMMR.

وسيلتقي المجلس بصورة منتظمة خلال العام في ثلاث جلسات على الأقل، ويمكن أن ينعقد في جلسة خاصة بدعم مما لا يزيد عن ثلث أعضائه. ومن شأن هذا أن يتيح للمجلس الرد بسرعة أكبر على الحالات الطارئة لحقوق الإنسان، والمتابعة الحثيثة للقضايا التي باشر العمل بشأنها. ولن يكون هناك عذر لإفلات الحالات من مراقبته أو تفكيره. فبصفته هيئة تجتمع بانتظام على مدار العام، سيتمتع المجلس أيضاً بمرونة أكبر بكثير مما سبق في التصدي لهذه الحالات. وتتوقع منظمة العفو الدولية من المجلس أن يستخدم هذه المرونة على نحو خلاق لا تعوزه القوة.

وستكون لمقدرة المجلس على تنفيذ قراراته أهمية كبرى في نجاحه. فيتعين على المجلس التركيز على العمل، لا على الكلام الطنان. وسيكون مقياس نجاحه مدى ما يُدخله من تحسينات على حياة البشر، لا على عدد القرارات التي يتبناها. إن الجمعية العامة قد شددت بقوة، في إنشائها

للمجلس، على أهمية الحوار والتعاون الدولي البناء لعمله. ومنظمة العفو الدولية توافق على الرأي القائل بأنه ينبغي على المجلس التأكيد على مساعدة الدول الراغبة في المساعدة كي تنفِّذ واجباتها في مضمار حقوق الإنسان. ولكنه ينبغي كذلك، إذا ما رفضت الدول التعاون مع المجلس، أن يكون قادراً على اللجوء إلى وسائل أخرى كيما تفهم الدول أن احترام حقوق الإنسان واجب دولي. ويجب أن تلتزم الدول التي تشغل عضوية المجلس باحترام حقوق الإنسان، كما ينبغي أن تظهر التزامها هذا، بما في ذلك عن طريق التعاون الكامل مع المجلس ومع آلياته.

إن بين أوجه القوة التي ورثها المجلس عن اللجنة "الإجراءات الخاصة" والممارسات والترتيبات لمشاركة المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عملها. ويبغي البناء فوق أوجه القوة هذه. وينبغي ضمن عملية مراجعة "الإجراءات الخاصة" التي خُوِّل المجلس بإكمالها بحلول يونيو/حزيران OMMT، التشديد على تقوية نظام "الإجراءات الخاصة"، بما في ذلك عن طريق تضمين ما لديها من معلومات وتحاليل على نحو أوفى في مداولات المجلس وعمليات صنع القرار، وكذلك عن طريق تشجيع الحكومات على أن تتعاون بصورة أوثق مع "الإجراءات الخاصة". ويتعين على المجلس احترام نص وروح قرار الجمعية العامة رقم ORN/SM، الذي قضى بأن تقوم مشاركة المنظمات غير الحكومية في عمل المجلس على الترتيبات والممارسات التي تقيدت بها اللجنة. وانطلاقاً من هذه القاعدة، ينبغي على المجلس السعي إلى تحقيق تعاون أعمق مع المنظمات غير الحكومية.

إن منظمة العفو الدولية تدعو المجلس إلى أن يُنشىء في هذه الجلسة الأولى المفتوحة إجراءات شفافة يمكن التعاطي معها في إنشاء نماذج آلية المراجعة الدورية الشاملة، وفي مراجعته لـ"الإجراءات الخاصة" وغيرها من الصلاحيات والآليات التي ورثها عن اللجنة. وينبغي أن تجمع هذه الإجراءات بين المرونة والقدرة على التجاوب التي تتسم بها المشاورات غير الرسمية، والصفة الرسمية والشفافية التي تتسم بها المجموعات العاملة ذات النهاية المفتوحة. كما ينبغي أن تفسح المجال أمام مشاركة ذات مغزى من جانب المنظمات غير الحكومية وغيرها من المسهمين ذوي الصلة.

ومنظمة العفو تعتقد أنه يمكن لمجلس حقوق الإنسان أن يكون هيئة أقوى وأكثر فعالية من لجنة حقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وستظل المنظمة يقظة كيما يتأكد أن هذا الوعد لن يذهب أدراج الرياح.

خلفية
تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار القاضي بإنشاء مجلس حقوق الإنسان في NR مارس/آذار (القرار رقم A/RES/60/251). وشكَّلت ولادة المجلس اعترافاً من جانب الحكومات في الجمعية العامة بأنه يتعين تكليف هيئة رفيعة المستوى في الأمم المتحدة بجهود حماية حقوق الإنسان.

وقبل ذلك، قررت قمة الأمم المتحدة العالمية للعام OMMR، التي عقدت في سبتمبر/أيلول OMMR، أنه ينبغي استبدال لجنة حقوق الإنسان ليحل محلها مجلس جديد لحقوق الإنسان نظراً لما عانته اللجنة من "عجز في المصداقية" بسبب الغياب المتصور (والحقيقي) للموضوعية في عملها بشأن الأوضاع في دول بعينها.

وانتخبت الجمعية العامة في V مايو/أيار QT دولة لعضوية المجلس. وترشحت لعضوية المجلس SP دولة، حيث تقدمت جميع المجموعات الإقليمية، باستثناء المجموعة الأفريقية، بعدد من المرشحين يزيد على عدد المقاعد المخصصة لها – ما شكل قطعاً مع العادة السيئة التي سادت في اللجنة بخصوص "الدول النظيفة". ولكسب المقعد، كان على كل من الدول المرشحة الحصول على الأغلبية المطلقة من أصوات الجمعية العامة، أي على ما لا يقل عن VS صوتاً، ما شدَّد من شروط العضوية بالمقارنة مع انتخابات أعضاء اللجنة، التي كانت تتطلب الحصول على أغلبية الأصوات في المجلس الاقتصادي والاجتماعي فحسب (OT فقط). وقدَّمت جميع الدول المرشحة تعهدات طوعية بالتزامات من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيدين الوطني والدولي. ونُشرت التعهدات على الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة، ما أحاط الانتخابات بدرجة من الشفافية لم تعهدها الأمم المتحدة من قبل.

ووفرت منظمة العفو الدولية ما يشبه السيرة الذاتية بالعلاقة مع حقوق الإنسان لجميع الدول المرشحة الثلاث والستين على صفحة كرستها على الموقع الإلكتروني للمنظمة – وشكّلت هذه نبذة موجزة لبواعث قلق منظم TT? العفو بشأن كل بلد من هذه البلدان، كما نشرت المنظمة سجلاً لتصديقات كل دولة من هذه الدول على االصكوك الرئيسية لحقوق الإنسان ولبتعاونها مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وخلال الفترة التي سبقت الجلسة الأولى لمجلس حقوق الإنسان، من NV – PM يونيو/حزيران OMMS، كتبت منظمة العفو رسائل إلى جميع الأعضاء السبعة والأربعين في المجلس لتذكِّرهم بالالتزامات المهمة التي قطعوها على أنفسهم في تعهداتهم الانتخابية، ولتحثهم على وضع هذه التعهدات موضع التنفيذ بأسرع ما يمكن.